

وزارة التجارة والصناعة - قطاع التجارة الداخلية

قرار وزارى رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٧ « بالتفويض »

باعتتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية محافظة بورسعيد

وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٧

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاص ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة بورسعيد جلسة ٢٠٠٦/١٢/٢٨

باعتتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٧ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٧/٣/٢١ ؛

قرر:

مادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة بورسعيد وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٧ وستبلغ جملة الإيرادات التقديرية للغرفة والسوق معاً مبلغ ٢٨٤٢٦٢٠ ج (فقط مليونان وثمانمائة واثنان وأربعون ألفاً وستمائة وعشرون جنيهاً لا غير) وجملة المصروفات التقديرية للغرفة والسوق معاً مبلغ ٢٣١٦١٨٩ ج (فقط مليونان وثلاثمائة وستة عشر ألفاً ومائة وتسعة وثمانون جنيهاً لا غير) بفائض قدره ٥٢٦٤٣١ ج (فقط خمسمائة وستة وعشرون ألفاً وأربعمائة وواحد وثلاثون جنيهاً لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٧/٣/٢١

رئيس قطاع التجارة الداخلية

(إمضاء)